

شرح زاد المستقنع | كتاب البيع | (باب السبق)(٢) (و) باب العارية(١)

أحمد الخليل

وذهب بعض الحنابلة وهو وجه في المذهب الى ان المسابقات على الالعاب التي لا يستفاد منها وتضييع الاوقات بها مكرهه مكرهه
وذهب شيخ الاسلام الى ظابط اخر فقال كل مسابقة - 00:00:00

تؤدي غالبا الى محرم فهي ممنوعة وهذا الضابط صحيح اذا كانت المسابقة تؤدي غالبا الى محرم فهي وان كانت مباحة في اصلها
الا انها محرمة لوصفها وهو انها تؤدي الى محرم - 00:00:37

يقول الشيخ رحمه الله تعالى يصح على الاقدام تصح المسابقة على الاقدام تصح المسابقة على الاقدام بالاجماع يعني بلا عذة
وانا قلت في اول الدرس ان القسم الاول المسابقات التي ليست على عوض فنحن نتكلم عن المسابقات التي ليست على عوض - 00:01:13

فلسنا بحاجة في كل مسابقة ان نقول يعني بغير عوض يعني بغير عوض اجمع الفقهاء على جواز المسابقة على الاقدام واستدلوا
على هذا بدليلين دليل اول ان سلمة بن الاخوع رضي الله عنه وارضاه سابق بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم سابق رجلا من
الانصار - 00:01:46

الدليل الثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم سابق عائشة فسبقته ثم سبقها لما ثقلت فسبقتها صلى الله عليه وسلم وقال هذه بتلك.
وهذا نص في جواز المسابقة واختلف الفقهاء في المسابقة على الاقدام اذا كانت على عوض - 00:02:10

فذهب الجمهور الى ان المسابقة على الاقدام اذا كانت على عوض فلا تجوز واستدلوا على هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا
سبق الا في خف او حافر او نصب - 00:02:38

والاقدام ليس كذلك اول اقدم ليس من المذكورة في الحديث واستدلوا او ووجه الاستدلال ان الحديث جاء بصيغة الحصر فقال
لا الا فيه وهذا من صيغ الحصر والقول الثاني ان المسابقة على الاقدام - 00:02:58

اه على عوض تجوز واستدلوا على هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم انما اجاز السبق في هذه الثلاثة اشياء لانها تعين على الجهاد
وتقوى المتسابق والجهاد تارة يكون على الخير - 00:03:35

وبالاسهم وتارة يكون على الرجل. فالراجحة من الجنود كلهم يجاهدون بلا رفوف ثم المسابقة على الاقدام تقوى اه الرجل يتمكن من
الجهاد على رجليه فتقاس على المذكورة في الحديث وهذا القول الثاني هو الصحيح ان شاء الله - 00:04:00

ورجحه يعني هذا القول الثاني ليس رجحانه بينما قويا لكنه هو الراجح والسبب في عدم قوة ترجح هذا القول ان المسابقة في
بالاقدام والجهاز بالرجل موجود في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فهذا سلمة سابق بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم -
00:04:34

ومع ذلك حصر النبي صلى الله عليه وسلم جواز اخذ العوض في هذه الثلاثة اشياء فهذا في الحقيقة يشير ولو من بعيد الى حصر
الامر في هذه الثلاثة اشياء لكن باعتبار ان طريقة التفقه السليمة هي النظر الى معنى النص وروح النص - 00:05:02

واخذ العلة التي حكم النبي صلى الله عليه وسلم بناء عليها من هذا المنطلق نقول الراجح قياس آآ المسابقة بالاقدام على المسابقة في
الخير والرمي بالسهام. ويكون هذا القول ان شاء الله هو الراقي. مسألة هل يعني هذا جواز اخذ العوض في لعبة كرة القدم -

لأنها تشبه المسابقة على الأقدام. لأنهم يعني يتتسابقون على الكرة ويجررون خلفها وفي هذا تقوية للقدم كما ان في مسابقة القدم تقوية للقدم. الجواب ان لعب كرة القدم ليس من ذلك في شيء مطلق - 00:05:48

ولا يجوز اخذ العووز عليه مطلقا والسبب ان المقصود بجواز اخذ العووز على مسابقة بالاقدام اي المسابقة التي تقوى على اه الجهاد وتساعد عليه من غير ضرر الواقع في لعبة كرة القدم ان فيها اضرار كثيرة جدا - 00:06:06

وليس تتخذ للتقوية على الجهاد فلا تقاس ابدا على المسابقة على الأقدام ابرز اضرار هذه اللعبة آآ الاول كثرة الاصابات لا يكاد يخلو لاعب من اصابة فصارت عكس المقصود ليست تقوي وانما تعيق احيانا. الثاني وهو اعظم من الاول ان اللاعب بها يتعلق - 00:06:32
قلبه بهذه اللعبة. ويكثر من المتتابعة لها وتتبع اخبارها. وهذا عكس مقصود الشارع لان الشارع الحكيم لا يحب اي لعبة تشغل القلب عن ذكر الله. وهذه من اعظم الالعاب التي تشغل القلب عن ذكر الله. فان - 00:07:01

لها ان تقاس على الجري على الأقدام. بالكاف تكون جائزة بالكاف تكون جائزة. فكيف نقول يجوز العووز عليها ثم قال رحمه الله تعالى وسائل الحيوانات يعني ويجوز المسابقة بسائل الحيوانات فيجوز ان يتسابق على - 00:07:21

الخيول والجمال والفيلة والبغال والحمير وكل الحيوانات والدليل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم معنا في اول الباب سابق بين الخير صلى الله عليه وسلم فيقارب على المسابقة على باقي الحيوانات - 00:07:43

مسألة وهل يجوز اخذ العووز في المسابقة على غير المذكورة في النص كالمسابقات على البغال او المسابقة على الفيلة. الجواب الجمهور يقولون لا يجوز. الا في المذكورة بالنص وما عداها لا يجوز - 00:08:08

واستدلوا بما استدل به اصحاب القول الاول في المسألة السابقة وهي الحديث فان الحديث حصل الجواز في الثلاثة. والقول الثاني الجواز واستدلوا على هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم انما ذكر الخير - 00:08:36

لأنها مركوب العرب وعليها يجاهدون. والفيلة لم تكن موجودة في المدينة ربما ولا في اه شبه جزيرة العرب فلم تذكر في النص لهذا فإذا السخمت للجهاد وصار الناس يتتسابقون عليها للتقوية على الجهاد - 00:08:56

جاز اخذ العووز عليها واستدلوا على ذلك بامر اخر وهو ان الفيلة في الحروب ابلغ نكارة من الجمال. ومن الخيول ايضا عند التحام الصفين. وان كان القيل ابلغ في الكروافر - 00:09:20

وهذا قولي الثاني هو الصحيح والرجحانه بين وظاهر. سبحانه بين وظاهر لان تخصيص النص على هذه الثلاثة اشياء يظهر جليا انه لعدم وجود الفيلة ونحوها بين يدي اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - 00:09:41

ثم قال رحمه الله تعالى والسفين والمزاليق. السفن معروفة. والمزاريق هي الرماح الصغيرة او قصيرة الرماء القصيرة فالمسابقة على السفن وعلى المزاليق جائز قياسا على امرئ المسابقة على الاقدام وفيه نص والمسابقة على الخير وفيه النص - 00:09:59

والخلاف الذي مر معنا في المسابقة على الاقدام وفي المسابقة على الحيوانات من حيث اخذ العووز يأتي معنا في المسابقة على السفن تماما تقول اول لا يجوز للنص والقول الثاني يجوز لان الناس يقاتلون تارة على الدواب والاقدام في البر - 00:10:34

وتارة على السفن في البحر واذا كانت تستخدم في القتال البحري الاساسية جاز المسابقة عليها تقوية لهذا الشأن تقوية لهذا الامر والقول الثاني ان شاء الله هو الراجح والقول الثاني هو الراجح - 00:10:57

لما انتهى المؤلف من المسابقات التي لا يجوز اخذ العووز عليها انتقل الى المسابقات التي يجوز اخذ العووز عليها. فيقول رحمه الله ولا تصح بعوض الا في ابل وخيول نفوسها - 00:11:25

تجوز المسابقة بعوض على هذه الثلاثة اشياء بالاجماع فانه لم يخالف احد من الفقهاء في جواز المسابقة عليها بعوض بورود النص الصريح الصحيح فيها وسواء كان المخرج للعوض احد المتسابقين او اجنبي - 00:11:51

وسواء كان هذا الاجنبي الحكم او رجل اخر في جميع هذه الصور يجوز بالاتفاق. يجوز بالاتفاق الصورة الاخيرة اذا كان المخرج للعووز احد المتسابقين جميعا لا اقول احد المتسابقان جميعا هم الذين اخرجوا العووز - 00:12:18

في هذه الصورة وقع الخلاف ففي هذه الصورة وقع الخلاف اذا قبل ذكر الخلاف في الصورة الاخيرة عرفنا الصور الان ان يكون المخرج احدهما الصورة الثانية ان يكون المخرج اجنبي وهو الحاكم. الصورة الثالثة ان يكون المخرج اجنبي من غير الحاكم -

00:12:51

الصورة الرابعة ان يكون المخرج للعوظ المتسبقان. فذهب الجماهير جماهير اهل العلم حكي اجماعا حكي انه لا يجوز اخذ العوظ في هذه الحالة الا اذا دخل مع المتسبقين محل لا يجوز الا اذا دخل مع المتسبقين محل. والمحل هو من يدخل في المسابقة -

00:13:19

ولا يدفع شيئا ويأخذ ان ربح ولا يؤمن ان يغلب. المحل هو من يدخل مع المتسبقين ويربح ان فاز ولا يدفع شيئا من العوظ ولا يؤمن ان يسقى او ولا يؤمن ان يسبق -

00:13:55

هذا هو المحل عند الجمهور. هذا هو المحل عند الجمهور واستدلوا على اشتراط بادلة. الدليل الاول وهو العمدة وهو الدليل المهم. ان المسألة ان المسابقة بلا محل تصبح من القمار -

00:14:20

تصبح من القمار والقامار معلوم التحرير من ذلك انه بلا محل يدور الامر بين المتسبقين بين الغنم والغرم وكل معاملة دار الامر فيها بين الغنم والغنم فهي من القمار والمقصود بالغنم والغرم يعني المترتب على المخابرة -

00:14:45

وكل واحد منها يخاطر بدخول مسابقة ربما يفوز فيأخذ العوظين وربما يخسر في دفع العوظ الذي عليه الدليل الثاني ان ان المسابقة اذا دفع العوظ المتسبقان خرجت من عقد المسابقة -

00:15:13

الى عقد المعاورة فخرجت عن المقصود الشرعي الذي من اجله اجاز الشارع بذل العوظ الدليل الثالث الاجماع المحكي الاجماع المحكي فائدة ليس في هذه المسألة حديث صحيح ليس في هذه المسألة حديث صحيح. يمكن المصير اليه والاعتماد عليه -

00:15:35

القول الثاني انه يجوز بذل المتسبقان وبذل المتسبقين للعوظ بلا محل وهذا قول لبعض الفقهاء يعني عدد قليل واحد او اثنين منهم واختيار شيخ الاسلام وابن القيم واستدل هؤلاء بادلة. الدليل الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا سبق الا فيه -

00:16:13

مصنوعات ولم يقيد ذلك بأنه اذا كان المخرج المتسبقان لزم دخول المحل الدليل الثاني انه لم يروى او لم ينقل عن احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه -

00:16:58

اشترط في المسابقة المحل القول الثالث انه لا يجوز مطلقا لا بمحل ولا بغير محل وهو مذهب المالكية واستدلوا على هذا بان الاحاديث التي اجازت المسابقة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها -

00:17:17

ان المخرج للعوظ اجنبي فيها ان المخرج للعوظ اجنبي. فلا يجوز ان يكون المخرج هم المتسبقون وهذه المسائل هذه المسألة وهي اشتراط المحل من المسائل التي تبناها شيخ الاسلام وتبناها ابن القيم بقوة ونصره -

00:17:46

بادلة كثيرة بل ان ابن القيم سجن من اجل هذه المسألة لانه تمسك بعدم اشتراط المحل وايضا بعد اخراجه من السجن عقدت له مجالس للمناظرة حول هذه المسألة اكثر من مجلس واثبته ابن -

00:18:24

كثير وذلك لما فيها من مخالفة الاجماع وذلك لما فيها من مخالفة الاجماع الراجح من حيث الدليل كلام الشيخ الفقيه ابن القيم كلامه وجيه ولا آيجيده الانسان جواب لتعليلاته وادلته. لكن الاشكال فقط هو مخالفة -

00:18:43

جمهور العلماء من القرن الثالث الى وقت ابن القيم يعني فتوى هذه مروية عن سعيد ابن مسيب من الفقهاء السبعة ومن بعده لم يخالف من بعده احد من اهل العلم اما الاربعة فقهاء المسلمين حكي اجماعا -

00:19:11

فمثل هذه المسألة لا شك ان الانسان لا بد يكون عنده نوع من التردد مهما كانت ادلة ابن القيم بالجزم بتصويبه والاستقرار على ذلك استقرارا مريحا ولذلك اقول انه من حيث الادلة كلامه قوي وسديد لكن من حيث مخالفة الناس بهذا الشكل -

00:19:32

يعني يجعل عند الانسان نوع توقف والاحوط الاحوط الا يفعل الانسان مسابقة مبذول العوظ من الطرفين الا مع وجود محل لا مع وجود محل فانه بهذا يخرج من مخالفة جماهير العلماء جماهير العلماء -

00:19:55

ثم قال رحمة الله نعم. لما قرر الشيخ جواز اخذ المسابقة اخذ في هذه الاشياء انتقل الى الشروط فلا يجوز اخذ العووظ في المسابقات التي اجاز الشارع فيها اخذ العووظ الا بخمسة شروط ذكرها المؤلف - 00:20:14

الا بخمسة شروط ذكرها المؤلف. الشرط الاول تعيين المركوبين. يشترط تعيين المركوبين قبل المسابقة ولو اشترط تعيين الراكب تعيين الراكبين لا يشترط تعيين الايشه؟ المركوبين. فيجب ان نقول المسابقة سوف تكون بين هذا الخير وهذا - 00:20:39

تعينا محددا تعليم ذلك ان العلة التي من اجلها اجاز الشارع المسابقة معرفة نجابة وقوة الخييل المشاركة المسابقة وهذا لا يحصل بدون تعيين الخيلين. لا يحصل بدون تعيين الخيلين. فاذا قال الرجل لآخر فلتنسابق - 00:21:04

على خيلين بلا تعيين ثم ذهب وركب اي خيلين وتتسابقا فالعقد باطل. ولا يجوز للفائز اخذ العووظ. ولا يجوز للفائز اخذ العووظ لابد من التعيين قبل اجراء المسابقة لابد من التعيين قبل اجراء المسابقة. ثم يقول واتحادهما يعني - 00:21:29

لابد من ان يتتحد الخيالان في الجنس عقلا ان يتتحد المركوبان في الجنس والنوع. في الجنس ان يكون آآ ان تكون مسابقة بين الخيل او بين الابل لابد ان يتتحد الجنس - 00:21:53

ايضا في النوع بان يكون تكون مسابقة بين خيلين عربين او بين خيلين هجينين فلا يجوز بناء على هذا المسابقة بين خيل عربي وخيل هجين واستدلوا على هذا بان المقصود - 00:22:12

معرفة ايهم اسرع واجب واقوى فاذا اختلف الجنس لم يحصل هذا المقصود لانه لا مقارنة بين مختلفين مثال للتوضيح فقط وان كان معلوم بسيط لكن للتوضيح لا مقارنة بين مختلفين. فلا يصلح ان تقول ايهم افضل. هذا البيت او هذه السيارة - 00:22:34 لماذا؟ لانه لا مقارنة بين البيت والسيارة وانما يقال ايهم افضل هذا البيت او هذا البيت او هذى السيارة وهذى السيارة اذا لا مقارنة بين مختلفين وهذه وجهة نظر الحنابلة. القول الثاني الجواز مطلقا بشرط - 00:23:13

بشرط ان يكون بينهما مقاربة في السرعة والعدو فاذا كان بينهما مقاربة جازت المسابقة فاذا اتينا بخbir عربي وخير هجين هما في القوة واحد العدو واحد ولكن نريد ان نعرف ايهم اسرع. جاهزة المسابقة ولا حرج. جاهزة المسابقة ولا حرج - 00:23:30

وهذا القول الثاني بهذا القيد هو الصحيح هو الصحيح ان شاء الله بناء عليه بناء على هذا الشخص عند الحنابلة لا يجوز ان نسابق بين فرس عربي فاره سريع قوي معروف وبين - 00:24:00

ان فرس اه ضعيف مريض معروف بالبطء مسابقة باطلة عند احمد ولو رضي صاحب الفرس البطيء المسابقة باطلة لانه يشترط التكافؤ بين المركوبين. هذا شرط من شروط صحة المسابقة فان تخلف فانه لا يجوز وهذا قد يقع احيانا. تكون مسابقة بين اثنين ليس بينهما اي تكافل. يكون المقصود يعرف الى اي مدى يسبق - 00:24:16

هذا القوي هذا الظعيف هذه تجوز بلا عووظ لكن بعوض لا تجوز يقول الشرط الثالث والرماة جنس اشتراط جنس اشتراك والخلاف فيه ضعيف. ولذلك عرضنا عنه. ما يجوز للمشاهد بين الابل وبين الخيل. ولا بين الابل وبين - 00:24:46

الحمر ولا بين الفرس والبغال وان كان البغل احيانا يكون البغل الفاره القوي احيانا اسرع من الخييل الضعيف. مع ذلك لا يجوز. المقارنة بينهم والرماة يعني ويشترط تعيين الرماة - 00:25:14

والسبب في ذلك ان المقصود معرفة ايهم اقدر على الاصابة واعرف للتسديد وبنا تعيين لا يصح ولا تعيين لا يصح ويشترط في الرماة ايضا التكافؤ ويشترط في الرماة التكافؤ فلا يصح ان يأتي برام قوي مجرد الاصابة متدرس في الرمي - 00:25:40

ونجعله يسابق شخص هذه المرة الاولى التي يرمي فيها هذا هذا السباق لا يجوز. واخذ العووظ عليه محروم. لانه يشترط تكافؤ بين الرماة لان المقصود معرفة ايهم اقدر واجب عفوا وان يقول انجب ايهم اقدر على الاصابة - 00:26:17

ولا مقارنة بين من لا يحسن وبين من يحسن ثم قال في الشرق آآ الخامس الرابع والمسافة. يعني ويشترط تحديد المسافة يشترط تحديد المسافة سواء كانت المسافة التي تحدد هي التي يراد قطعها على الخييل - 00:26:39 او المسافة التي يراد الرمي من اه بعد المقدر فيها في الصورتين يجب تحديد المسافة لان الغرض كما تقدم ماذ؟ بان الغرض تحديد

الاقوى والاحسن في الرمي ولا يكون الا - 00:27:05

مع امر محدد. بناء عليه لا يجوز المسابقة بين الخيلين ايهما يتعب اولا ولا يجوز المسابقة بين الراميين ايهما يرمي ابعد وانما لابد من ماذا؟ من الاصابة. ولابد من السبق في الخير والاصابة في السام - 00:27:28

والقول الثاني الجواز الجواز بان نقول ايهما يتعب اولا وان نقول ايهما يرمي ابعدا ومذهب الحنابلة في الحقيقة وجيه جدا في اشتراط هذا الشرط لان المقصود ان نعرف ايهما احذق - 00:27:52

وهو لا يحصل الا بالتسديد على هدف اما ايهما اكثر بعد فانه لا ينفع كثير في الجهاد لماذا لانه ما الفائدة انه يرمي بعيد لكن لا يصيّب ماذا نستفيد من انسان يرمي بعيد لكن لا يصيّب - 00:28:32

ما ليس له اي فائدة هذا بالنسبة للرمي. بالنسبة للخيل معرفة ايهما يجري وقتا اطول؟ مفيد معرفة ايهما يجذب وقتا اطول مفيد لماذا؟ لانه يفيد في ا يصل الرسائل في الاوقات الحرجة - 00:28:53

وفي البعد آآ وفي الهرب عند اعطاءولي الامر الامر بالانهزام حينئذ يفيد الاسرى. ولذلك نقول الاقرب ان شاء الله القول الوسط. فيجوز في اه الخيل ايهما يجري اكثرا ولا يجوز في الرمي ايهما يرمي ابعدا لانه لا فائدة. فيكون قول وسط بين القولين - 00:29:12

ثم قال رحمة الله بقدر معتاد يعني يجب ان نجعل المسافة معتادة في العرف يمكن الجري اليها ومسافة الرمي معتادة في العرف يمكن الاصابة فيها بناء على هذا اذا جاء اثنان متسابقان - 00:29:38

للمسابقة في الرمي بالسهم على بعد ثلاثة كيلو هذا لا يجوز لماذا لانهم لا يرون الهدف فضلا عن ان يصيّبوه. ثم آآ ما الفائدة من ان يتباريا على هدف بعيد لا يمكن - 00:30:02

اصابته والمقصود من المسابقة معرفة ايهما اكثر اصابة اذا لابد ان يكون تكون المسافة معتادة عرفا. ترك الشيخ الشرط الخامس والشرط الخامس هو معرفة العوز. معرفة لابد من معرفة العوز. ولا يكون مطلقا غير معين - 00:30:21

لان المقصود بعد الفوز اخذ العوام. وعدم تحديده يؤدي الى الاختلاف العظيم. لا سيما اذا كانت المسابقة شاقة لا سيما اذا كانت المسابقة شاقة. اذا الراجح اذا عفوا ما نقول الراجح لاني ما اعلم خلاف. نقول الشرط الخامس - 00:30:44

صراط تحديد العوز اشتراط تحديد العوز في المسابقة. نعم وهي المعروفة من كل واحد. نعم. وهي جعلة يعني والعقد وعقد المساواة جعالة عقد المسابقة جعالة وصرح المؤلف بالفائدة فقال يجوز لكل منها الفسخ - 00:31:04

ومقصود المؤلف بجواز الفسق يعني ما لم يظهر تفوق احدهما على الآخر. ما لم يظهر تفوق احدهما على اه فيجوز الفسخ في صورتين. قبل البداية وبعد البداية اذا تساوايا في السبق - 00:31:37

اما اذا ظهر الفضل لاحدهما فلا يجوز للاخر ان يفسخ العقد الدليل ان عقد المسابقة عقد دعالة انه مترب على امر قد يقع ويحصل وقد لا يحصل وما ترتب على امر قد يحصل وقد لا يحصل فهو جعالة - 00:31:57

بدليل انه في يقول من رد علي عبدي فله كذا وكذا. ربما تمكّن من رد العبد وربما لم يتمكن فكذلك المسابقة ربما حصل الشيء وربما لم يحصل فهو كالجعونة. والقول الثاني انه اذا بذل - 00:32:25

المتسابقان فهو اجراء واذا بذل العوز احدهما فهو جعالة والدليل على ذلك انه اذا بغي بذل العوز المتسابقان صار منفعة في مقابل العوز وهذه حقيقة الاجارة صارت منفعة في مقابل العوز - 00:32:50

وهذه حقيقة الاجابة والراجح انها دعاية والراجح انها جعالة فهي اقرب في مفهومها العام الى عقد الدعالة منه الى عقد الاجارة نعم وتصح المنافسة هي المسابقة في السهام تصح بين مجموعتين. ولذلك الاحسن في ظبط اللفظ على معينين. لا على -

00:33:18

عينيه. يعني بكسر النون لا بفتحها المسابقة بالسهام جائزة بدليل النص الذي تقدم معنا وهو قوله لا سبق الا في ظفر او حافل او نصل والنصل هو السهر لكن اشترط المؤلف شقوا فقال على معينين يحسنون الرامي. تجوز المسابقة في السهام بشرطين. الشرط الاول -

00:34:04

تعيين المتسابقين الشرط الثاني ان يكون كل او كل فرد من المجموعتين يحسن الرمي فان وجد آآ فرد في احدى المجموعتين لا يحسن الرمي في احدى المجموعتين لا يحسن الرمي فانه يجب وجوبا اخراجه - 00:34:33

ويجب تبعا لذلك اخراج المقابل له من المجموعة الثانية فاذا تم الارجاع صح العقد. وتصحيح العقد هنا مبني على مسألة تفريق صفقة. ونحن تقدم معنا ان الحنابلة يصح هنا العقد مع تطبيق الايش ؟ الصفة. كذلك هنا يصحون عقد الرمي. عقد المسابقة بالرمي - 00:35:06

مع اخراج احد المتسابقين لعدم حزقه ولا يجوز ان يرفع احدهم وهو لا يحسن الرمي. وهو لا يحسن الرمي ويشرط في مسابقة الرمي بالسهام اشتهرت ان يكون قائد كل مجموعة يختلف عن الاخر - 00:35:32

فلا يجوز ان يكون القائد للمجموعتين واحد لا يجوز ان يكون قائد المجموعتين واحد والعلة في ذلك ان المقصود من المسابقة هي تمرير القاعد على القيادة وتمرير المتسابقين على الاصابة. واذا كان - 00:35:59

قائد واحد فانه لا يكتفى فازت هذه المجموعة او تلك لانه يقود المجموعتين فلا يجوز ولا يصح ونبهتكم مرارا الى ان المسابقة وغيره من العقود اللي تقدمت معنا عقد شرعي لا كما يتصور بعض الناس ان - 00:36:19

انه نوع من اللعب والنژهة عقد شرعي عقد يصح ويبيطل ويحتاج الى ايجاد وقبول وشروط كما تقدم معنا فهذا العقد لا يصح الا بهذه التفاصيل اذا نقول يجب ان يكون قائد المجموعتين - 00:36:40

اه قائد كل مجموعة يختلف عن الاخر. ولا يشرط ان يكون قائد المجموعة مشترك معهم في الرمي. بل له ان يكون موجه فقط. له ان يكون موجه فإذا تمت الشروط جازت آآ - 00:36:57

المسابقة بالرمي ومن المعلوم انه لا بد من الحذر من اصابة اه احد الفرقتين لرجل من الفرقه الاخرى بمقتل او بما يؤذى ولذلك اشار الامام احمد انه في مسابقة السيف ينبغي ان يتخد الانسان سيفا من خشب او سيفا - 00:37:15

من حديد لكن ليس مصطفى وليس حاد. كذلك في السهام اما ان يتخذ سهم من خشب او يتخذ سهم اه ليس له اه مقدمة حادة مهم تتخذ الاجراءات التي تؤمن سلامه المجموعتين. سلامه المجموعتين - 00:37:41

بهذا انتهى الكلام عن باب السابق ونتقل الى الباب الذي بعده. نعم طيب باب العارية العارية مشتقة في لغة العرب من عارا اذا ذهب وجاء. وجه الاشتقاد ان الشيء المعاك - 00:38:01

تردد بين المعير والمستغير فهو يذهب ويحيب وقيل مشتق من العري من العري وهو التجدد لان هذا العقد يتجرد من العوظ وقيل مشتق من العاق لان من يطلب يلتحقه عار. من يستغير يلتحقه عار - 00:38:29

وهذا الاشتقاد الثالث باطل وخطأ واتعجب من قام لان النبي صلى الله عليه وسلم استعار في الشعار صلى الله عليه وسلم وسادت الناس من اصحابه ومن بعدهم من ائمه الناس استعاروا وليس في الاستعارة اي حرج - 00:39:01

والuarية مشروعة بالكتاب والسنۃ والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى ويعنون الماعون وفسرها اثنان من كبار اصحاب النبي من العلماء وهم ابن عباس وابن مسعود بانها العارية يعني يمنعون ما يستعار عادة کالماء - 00:39:23

والدليل الثاني من السنۃ وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم استعاظ فرسا ليركب عليها واستعار من صفوان ابن امية ادرعا ليستعملها في الجهاد صلى الله عليه وسلم واجتمعه الامة على مشروعية العرية - 00:39:53

اما شرعا فلم نذكره لان الشيخ ذكره رحمه الله. نعم نعم هي اباحة عين تبقى بعد استفاده هذا هو التعريف باصطلاح العرية فهي اباحة ويصحى من هذا انها ليست تمليلك - 00:40:12

ليس التمليل وهي كذلك. العرية هي عبارة عن اباحة وليس تمليلكا للعين المعارضة وهي اباحة للمنفعة وليس تمليلكا ايضا للمنفعة ليست تمليلكا للعين ولا للمنفعة ولابد ان تبقى العين بعد استشهادها. فان اعاره ما لا يبقى بعد استفاده فهو هبة. فهو هبة وليس عارية - 00:40:38

فات الشيخ المؤلف رحمه الله ورفع درجته فاته قيد مهم جدا وهو في صميم التعريف وهو ان يقول بلا عوز بلا عوض لان هذا في

حقيقة العارية فان الشيء الذي يميز العالية عن باقي العقود انه بلا عووظ. وفاته رحمة الله ان يقول بلا عواظ - [00:41:09](#)

نعم نعم تباح اعارة كل ذي نفع مباحة. افاد المؤلف ان الاعارة مباحة فيباج للانسان ان يغير اخاه ويباح له ان يستعيير. يعني بياح لاخيه ان يستعيير منه والقول الثاني ان الاعارة مستحبة - [00:41:34](#)

لان الله امر الاحسان والبر وهي من البر والاحسان في القول الثالث انها واجبة على الغني فيجب على الغني وجوبا ان يبذل ما لا حاجة له به والى هذا القول ذهب شيخ الاسلام واستدل بالالية - [00:42:05](#)

فان الله ذم الذين يمنعون المعنون وكلام شيخ الاسلام رحمة الله ليس فيه قيد ان يكون المستعيير محتاج وهو قيد مهم لم اراه في كلامه والواقع انه لابد ان نقيد بهذا القيد - [00:42:41](#)

فإذا كان المستعيير مستكثر فانه لا يجب على المالك الغني البذل فلا بد اذا للوجوب من ثلاثة شروط الاول ان يكون البازل غنيا. الثاني الا تكون حاجته متعلقة بهذا الشيء. الثالث ان يكون المستعيير بحاجة الى - [00:43:04](#)

اهذه النعيم من وجهة نظرى انه لابد من تحقق الشروط للوجوب. يعني للقول بالوجوب يقول الشيخ في ضابط ما يمكن ان يسعى تباح اعارة كل ذي نفع مباح تباح اعارة كل عين لها نفع مباح - [00:43:26](#)

والدليل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار فرسا واستعار اذرعا فقيس عليها سائر الاموال سائر الاموال تقاس على هذين النوعين من الاموال وفهم من كلام المؤلف انه تجوز اباحة مباح النفع ولو لم يجز بيعه - [00:43:53](#)

كالكلب اذا ابيح نفعه باحة او جازت اعarterه فإذا الحنابلة يرون ان باب العارية اوسع من باب الايش؟ الاجارة لأنهم في الاجارة يشرطون ان يكون مباح النفع مطلقا وهذا لا يكتفون بان يكون مباح النفس فقط - [00:44:20](#)

فهي لا يجوز عند الحنابلة ايجار الكلب مباح النافع وتتجاوز اعarterه. نعم. اذا الخلاصة ان هذه قاعدة كل عين مباحة النفع انه يجوز ان تعاقب. معلوم ان مفهوم هذا الكلام ان كل عين محرمة له فان اعarterها محرمة. فلا يجوز اعارة الات - [00:44:46](#)

انه ولا اشرطه الموسيقى ولا الحرير للرجل الذي سيلبسه بلا آسبب ومصوغ شرعى ولا الذهب للرجل الذي يلبسه ولا كل عين لا تباح منفعتها. نعم نعم تقدم معنا ان طريقة الفقهاء بعد تقرير القاعدة بيان المستثنىات في المستثنى الاول معنا البعض. البعض هو الفرج. لا يجوز اعارة - [00:45:06](#)

المرأة للانتفاع بفرزها والانتفاع بالفرج هو الزنا هو الزنا الدليل على المنع ان الله سبحانه وتعالى لم يبيح الفروج الا باحد سببين. النكاح وملك اليمين والعارية ليست اد دخلة في هذين السببين - [00:45:38](#)

ولانه لو ابيح اعادة الخروج لصار هذا من اعظم اد ابواب اباحة الزنا واحتلال الماء ولهذا صار هذا الحكم مجمع عليه بين الفقهاء. فلا يجوز بالاجماع ان نعيير الفروج لهذا الفصل - [00:46:08](#)

وعبد مسلم لكافر لا يجوز ان نعيير العبد المسلم للكافر للخدمة للخدمة والحنابلة قيدوا هذا بقولهم للخدمة ودليل التعريف دليل التحرير ان في اعarterه اذلال له في اعarterه اذلال له. ولا يجوز اذلال المسلم لا سيما عند الكافر - [00:46:33](#)

تهم من قيد للخدمة جواز اعارة العبد المسلم للكافر لعمل في الذمة لانه لا اذلال في ذلك لانه لا اذلال في ذلك الحنابلة يعللون المنع بالاذلال فهل نقول اذا - [00:47:08](#)

ذهب العبد المسلم بخدمة الكافر خدمة لا اذلال فيها. انه يجوز الاقرب نعم يجوز لأن هذه المسألة ليس فيها نص من كتاب الله وسنة رسوله وانما فيها الاعتماد على القواعد العامة. فإذا - [00:47:42](#)

امكن ذلك بلا اذلال جاز بلا حرج. من امثلته المعاصرة ان ندفع المسلم لكافر لخدمة يعني تسمى خدمة في عرف الفقهاء. لكن مثلا لعمل مكتبي مرموق. عمل مرموق قد يكون في وجود هذا المسلم هذا العمل يعني عزة بل يعني عكس الاذلال عزة - [00:48:02](#)

وهي عكس الاجزاء وان كانت في عرف الفقهاء خدمة وان كانت في الفقهاء خدمة فمثل هذه السورة منعها في بعد مثل هذه السورة منها فيها بعد يعني بالنظر الى هذا التعليق يعني بالنظر الى هذه التعليق. الخلاصة نقول اذا امكن اعارة العبد المسلم للكافر في عمل - [00:48:32](#)

لا اذلال فيه مطلقاً بوجه من الوجوه. فلا اقرب الجواز. الله اكبر الله اكبر نعم اقرأ يعني ولا يجوز اعارة الصيد للمحرم لانه لا يجوز للمحرم استدامة القبض على الصيد فلا يجوز بناء على هذا ان نعيده ايات. في الحقيقة هذا الحكم مستفاد من العبارة السابقة -

00:48:52

وهي كل ذي نفع مباح والنفع نفع الصيد مباح للمحرم او مننوع من مننوع منه فهي في الحقيقة داخلة في لكن اراد المؤلف التأكيد عليها. نعم نعم ولا يجوز اعارة امة شابة لغير امراة او محرم -

00:50:18

تعليم انه لا يؤمن من وقوع المفسدة لا يؤمن من وقوع المفسدة وهي الفتنة الواقعه بين هذه الامة الشابة والمستعيره وفهم من كلام المؤلف انها اذا لم تكن شابة يجوز -

00:50:44

اذا لم تكن شابة يجوز والقاعدة العامة انه اذا امنت الفتنة جاز اعارة الامة للخدمة لكن يشترط مع ذلك عدم النظر اليها لان النظر الى المرأة الاجنبية محرم وعدم الخلوة بها لان الخلوة بها محرمة -

00:51:10

واشار الشيخ ابن عقيل الى قيد مهم ومفيض جدا وهو انه لا بد ان يكون عند المستعير نساء اما زوجات او محارم ليجوز له ان يستعير انا. كان سواء كان كبير او صغيرة. وفي الحقيقة هذا القيد ممتاز جدا ممتاز جدا -

00:51:38

وهو يدل على ذكاء الشيخ رحمه الله لان غالباً المفاسد تقع مع الخلوة وعدم وجود نساء محارم في البيت فهذا السبب اعظم من السبب الآخر وهو كونها شاذة جميلة هذا السبب اعظم من السبب الاول وهو كونها شابة جميلة. يعني بعبارة اخرى وقوع المفاسد عدم وجود المحارم في البيت اكثر منه -

00:52:04

مع وجود المحارم وان كانت المرأة شابة وهذا قيس وجميل واشتراطه صحيح بناء على هذا نقول لا يجوز استخدام الخادمة اذا لم يكن مع الرجل في محارم محرم لا يجوز مطلقاً -

00:52:31

لأنه يؤدي غالباً الى المفاسد. والقاعدة تقول ان كل عمل يؤدي غالباً او دائماً الى المفاسد فهو محرم وان كان في اصله جائز وان كانت في اصله جائز نعم ولا عنزة لمن كانوا نعم ولا اجرة لمن اعار حائطاً حتى يسقط -

00:52:48

يعني اذا اعاق الانسان حائطه لجاره ووضع الجار خشبته على الحائط وبنى عليه كل واحد من هذه شرط لا بد ان نعيده ولابد ان يضع الجار خشبته على جار جداره ولابد ان يبني عليه -

00:53:10

اذا اكتملت هذه الشروط فانه لا يجوز للجار يعني صاحب الحائط اخذ الاجرة على وضع جاري اه خشبته على جداره ولو رجع عن الاعارة. ولو رجع عن الاعارة فاذا اعار زيد عمراً جداره ووضع الخشب وقام عمرو بالبناء على الخشب ثم بعد مضي شهر قال المعيير -

00:53:33

رجعت عن العارية العارية انا لست ملزماً بها رجعت عن العارية. وبقاء الخشب من الان فصاعداً باجرة نقول لا يستحق الجار هذه الاجرة لماذا؟ لانه رجع بعد ان بنى الجار على الخشب -

00:54:03

واصبح قلع الخشب يسبب ضرراً على المستعير يسبب غرضاً على المستعير بناء على هذا نقول لا يجوز له ان يأخذ اجرة وهو بالبقاء الى ان يسقط الجدار فاذا سقط الجدار حينئذ ليس للجار ان يضع خشبته الا باذن او باجرة الا باذن او باجرة في الاحوال التي لا يلزم فيها -

00:54:21

يا رب في الحقيقة هذه مسألة والقاعدة العامة لهذه المسألة انه لا يجوز للمعيير ان يسحب ما اعاره اذا ترتب على ذلك ضرر على المستعير. هذه هي القاعدة. وما ذكره الشيخ مثل. مثل يوضح الامر اكثر لو استعار زيد من عمرو -

00:54:45

قطعة حطب ووضعها قطعة حطب ووضعها مغلقة لفتحة في السفينة فانه ليس للمعيير اذا توسيط السفينة البحر قال انا رجعت عن الاعارة. وعلى هذا المثال قس والقاعدة ذكرتها وهي واضحة والله اعلم -

00:55:06

صلى الله على نبينا محمد -

00:55:26